

لو كان الاب مملوكا او كافرا كانت الام محررة احق  
 به ولو تزوجت فان عتق الاب فالحصانة له **النظر**  
**الخامس** في النفقات واسبابها ثلثة الزوجية و  
 القرابة والملك اما الزوجية فمشترط في وجوب نفقتها  
 شرطان العقد الدائم فلا نفقة لمستمع بها والتكليف الكامل  
 فلا نفقة للناشرة ولو امتنعت لعذر شرعي لم تنسقط  
 كالحيض والمرض وفعل الواجب **اما** المندوب فان  
 منعها منه فاستمرت سقطت نفقتها وتتحقق الزوجية  
 النفقة ولو كانت ذميمة او اوصية وكذا تستحق المطلقة  
 الرجعية دون البائن والمتوفى عنها زوجها الا ان يكون  
 حاملا فثبت نفقتها في الطلاق على الزوج حتى تصفح

وافضل ما وضع لبان امه ولا يجبر احرة على الرضاع  
 ولدها ويحبر الامه مولها وللحرة الاحرة على الاب **الشيء**  
 فمن مال الرضيع ومدة الرضاع حولان ويجوز ان يقتص  
 على احد عشر شهرا او اكثر والزيادة شهر او شهرين الا  
 ولا يجيب الوالد حرة ما زاد عن الحولين والام احق  
 بارضاعه اذ تطوعت فبغت بما يطلب غيرها ولو  
 طلبت زيادة عما فصح غيرها فللاب نزعها واستماع  
 غيرها **واما** احصانة فالام احق بالولد مدة الرضاع اذا  
 كانت حرة مسلمة واذا انفصل فالحرة احق بالبيت للاسبوع  
 سنين وللاب احق بالابن ولو تزوجت الا ان سقطت  
 حصانته ولو مات الاب فالام احق به من الوتر وكذا

ان خذارت الرضا عنه ولكن لو ارضعته خادما ولو كان الاب

او  
 وفا

لو كان